



Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 357 أكتوبر 2012، ذو القعدة — ذو الحجة 1433

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

الثورة هي الطريق الوحيد للتغيير، والمصابرة احد شروط النصر



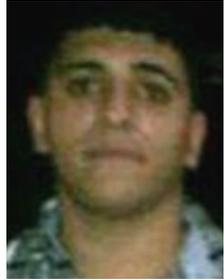
استشهد في 18 سبتمبر المواطن الحاج حسن عبد الله، 59، من منطقة مهزة في ستره. وكان الشهيد قد استنشق كميات من الغازات الكيماوية فدهورت صحته واستشهد. وكان تشييعه حاشدا وحافلا بالشعارات الثورية. واختتم مجلس عزائه في 22 سبتمبر ولكن تعرض الذين حضروا لقمع وحشي على ايدي قوات القمع الخليفية

استشهد في 26 سبتمبر

المواطنان خالد عبد الكريم اللباد، 25، من اهالي بلدة العوامية برصاص الغدر السعودي. وهو أحد المطلوبين في قائمة الثلاثة والعشرين لدى وزارة الداخلية التي تدعي زورا انهم مسؤولون عن الحراك السياسي في ا لمنطقة الشرقية.



وعقب ذلك قامت قوات النظام باطلاق النار بشكل عشوائي ما أدى إلى استشهد محمد حبيب المناسف البالغ من العمر ستة عشر عاما وكذلك إصابة عدد من المارة من بينهم طفل في حالة حرجة.



هاجمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، نافي بيلاي خلال الكلمة التي ألقته في افتتاح الدورة الـ21 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، التي افتتحت الإثنين (10 سبتمبر 2012) بشكل مباشر السلطات الخليفية في البحرين.

وقالت بيلاي: "إن محاكمة 20 من نشطاء حقوق الإنسان وقادة المعارضة السياسية في البحرين، تمت بالاعتماد على الاعترافات التي انشئت تحت التعذيب". وتابعت: "لست مقتنعة بإجراءات المحاكمة، خصوصا الاعتماد على اعترافات انشئت تحت وطأة التعذيب".

لايزال الشاب السيد هادي علوي من منطقة كرانة في غرفة العناية المركزة بعد ان اصيب بطلق ناري مباشر من قبل مرتزقة النظام الخلفي نتج عنه تلف في احدى كليتيه ادى إلى إستئصالها، كما لا يزال المصاب القيادي في جمعية الوفاق صادق ربيع في المستشفى بعد نقله من مجمع السلمانية الطبي العام الذي يهيمن عليه الجيش وجهاز الإرهاب الوطني إلى احد المستشفيات الخاصة بعد ان اصيب بطلق مباشر من سلاح التورن المحرم دوليا.



أصدرت عشر منظمات دولية خطابا طالبت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون بالتوقف عن تزويد النظام الخلفي في البحرين بالأسلحة وذلك لتورط النظام في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأشارت المنظمات الى وفاة العديد من المواطنين والأطفال وخصوصا الأجنة جراء الغازات الكيماوية السامة المستخدمة ضد المناطق في البحرين. ومن تلك المنظمات مراسلون بلا حدود وهيومان ريتس ووتش واطباء من أجل حقوق الإنسان وبحرينيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها.

عملية التغيير السياسي طويلة ومعقدة وليست سهلة المنال. ويجتهد الفرقاء للوصول اليها بطرقهم الخاصة، ويجتهد كل فريق في ذلك. فهناك نشطاء حقوقيون ينطلقون على اساس الدفاع عن حقوق الانسان وضمان احترامها من قبل النظام السياسي القائم، وفريق آخر يعتقد ان الطريق للتغيير تمر عبر العمل من داخل النظام واستعمال الادوات والطرق التي يشتمل عليها ضمن الدستور والقوانين التي يعلن التزامها بها. وفريق ثالث يهجم العنف والكفاح المسلح طريقا للوصول الى التغيير السياسي المنشود. وثمة فريق رابع يعتبر الثورة الطريق الأمثل لهذا التغيير. ولكل من هذه الاجتهادات ذرائعها ومبرراتها. كما ان شعب البحرين جرب اغلب هذه الأساليب ما عدا الكفاح المسلح. والطريق سيحدث طال الزمن ام قصر خصوصا بعد هذه التجارب الطويلة، وهي تجارب فيها من حلاوة النضال الشيء الكثير ولكنها تحتوي هي الأخرى على مذاقات وتجارب مره. المسألة الجوهرية هنا ان تبقى روح التغيير متوثبة لدى دعاة الإصلاح، وان لا يدخل القنوط الى نفوسهم ابداء، كما ان على من يسعى لتحقيق الطريق ان يدرك انه طريق طويل بدأه من سبقه على طريق النضال، وارتقت على طريقه دماء الأبرياء. مطلوب من هؤلاء جميعا التحلي بالنفس الطويل وعدم اليأس او الشعور بالتعب سريعا. كما ان عليهم ادراك حقيقة اخرى وهي ان التغيير عمل تراكمي تمارسه الاجيال وتؤدي نتائج عملها الى نخر النظام وسقوطه في النهاية. وليس هناك نظام سياسي يستحيل على التغيير والاستبدال، فكما يقال: لو دامت لغيرك لما وصلت اليك". والديكتاتور لا يبقى مدى الدهر وكلما تعمق استبداده اصبح تغييره اسهل وسقوطه اسرع.

في الشهر الماضي خاض النشطاء الحقوقيون البحرينيون معارك شرسة في اروقة مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. وكانت العصابة الخليفية مضطربة جدا، وقلقة بدون حدود من محاصرتها حقوقيا امام الملاء، فسقط بذلك دعايتها الاعلامية التي انفتحت عليها اموال الشعب المنهوبة، وسخرت شركات الدعاية والاعلام لترويج صورة زائفة تظهرها محترمة لحقوق الانسان. وعمدت لارسال احد اعمدتها محملا بالاموال، ومدعوما بالقرار السياسي الذي يؤهله لاتخاذ قرار الانفاق كما يشاء وتقديم الوعود للمجتمع الدولي كلما اقتضت الحاجة. وبدا وزير خارجية هذه العصابة في حالة عصبية عندما كتب على حسابه في تويتر: ان معركة جنيف ساعة واحدة وتنتهي، في اشارة الى ان عائلته لا تعير اهتماما كبيرا لما سيجري في مجلس حقوق الانسان، لانها ببساطة، مدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية، بينما لا تمتلك الجالية الحقوقية الدولية الانياب المطلوبة لتنفيذ اية قرارات او توصيات تصدر عن المجلس وهيئته. النشطاء الحقوقية ذهبوا محملين بملفات حقوقية ضخمة وافادات وادلة دامغة، واثقين من عدالة قضيتهم وحتمية انتصار الدم على السيف. خاضوا معاركهم، مدعومين من ذوي الضمائر الحية وممثلي المنظمات الحقوقية الدولية التي اجمعت على شجب النظام الخلفي واهراجه بالادلة واهراجه بالتوصيات. ولم يفد وزير الخارجية الخلفي غروره وضعف منطقته، فقد بدا مستهدفا من كل العالم، حتى حلفائه الامريكيين والبريطانيين الذين وفروا لنظامه الدعم والحماية بدون حدود او تراجع. مع ذلك كان على ممثلي البلدين لعق كبريائهما وهما يستمعان الى افادات الخبراء والنشطاء الذين كانوا يتسابقون لنسف المقولات الخليفية الواحدة بعد الأخرى. وانتهدت الجولة بصور التوصيات التي رفض الخليفون الامتثال لاهمها واكتفوا بتقديم وعود بالالتزام بالتوصيات القليلة الالهية. ومرة اخرى اثبتت قضية حقوق الانسان انها تفتقر للانياب والمخالب. فليس هناك نظام انتهك حقوق شعبه بشكل منهجي طوال اكثر من ثلاثين عاما كما

التمتة صفحة (8)

استهداف صادق ربيع برصاص الشوزن



أصيب مساء 5 سبتمبر القيادي بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الناشط صادق ربيع بأصابة بليغة برصاص الشوزن المحرم دولياً وذلك عندما كان مرتزقة النظام يمارسون العنف الوحشي لقمع اهالي منطقة سنرة عاصمة الثورة. وقد تلقى صادق ربيع إصابة مباشرة في الظهر والكتف واجزاء من الوجه بعشرات الشظايا من سلاح الشوزن المحرم دولياً بينما كان يشارك في مسيرة سلمية استنكاراً لإجهاض احدى نساء المنطقة عبر اطلاق الغازات السامة بكثافة على منزلها منذ يومين. وتعرض اصابة صادق ربيع وحشية الخليفيين الدموية وعنفهم المدعوم سعودي و امريكي وبريطانيا.

استدعاء طفلة عمرها ثماني سنوات للتحقيق

تسلمت الطفلة أبرار العمران البالغة من العمر ثماني سنوات، استدعاء من النيابة الخليفة للتحقيق معها في قلب نظام الحكم في البحرين. ولم تكن الحادثة غريبة على الطغمة الخيفية المجرمة. ففي هذا الوقت هناك مئات الأطفال في السجون الخيفية يقدمون للمحاكم بشكل قاسي ومشين يذكر باستهداف الأطفال من قبل جيش العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة.

احكام جائرة بالجملة في قضية الجامعة

أصدرت محكمة خليفية قرقوشية احكاما جائرة بالجملة يوم الخميس 13 سبتمبر في قضية 96 مستأنفاً من المتهمين في قضية أحداث جامعة البحرين التي تضم طلاباً وطالبات، وموظفين، وإداريين، وحارس أمن الجامعة، فبرأت 9 متهمين، وخفضت أحكام الحبس بحق 3 متهمين إلى الحبس 3 أشهر، فيما أيدت أحكام الحبس الصادرة بحق الباقيين.

وكانت محكمة أول درجة أصدرت في 20 مارس/ آذار 2012 حكمها في هذه القضية التي كانت تضم 141 متهماً، وقضت بحبس 37 متهماً لمدة سنة، وحبس 36 متهماً لمدة 6 أشهر، وقدرت مبلغ 500 دينار كفالة وقف تنفيذ الحكم، فيما قضت بتغريم 14 متهماً 200 دينار، و32 متهماً 500 دينار، فيما برأت 22 متهماً.

أسواق 24 ساعة تتعرض للاعتداء من الميليشيات

أفاد مشرف الأمن بمجموعة جواد، حسن سعيد، بأن أسواق 24 ساعة في منطقة البسييتين تعرضت ظهر أمس الأحد (16 سبتمبر / أيلول 2012) للاعتداء للمرة الستين برمي الحجارة على واجهة الأسواق، تزامناً مع انتهاء الدوام المدرسي. ويرفع هذا العدوان عدد الاعتداءات على مجموعة جواد إلى 60 اعتداءً، تمت بصورة مبرمجة من قبل ميليشيات جهاز الإرهاب الوطني امن الدولة وقوات مرتزقة وضباط شرطة. وبالإضافة لتخريب المحلات يسرق المعتدون ما تقع عليه أيديهم من بضائع.

شهداء وجرحى في يوم دام بمنطقة العوامية



الدماء تجري في شوارع المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية بأوامر من آل سعود، والشمس تلفعت بالسواد يوم أمس عندما اغتالت قواتهم شابين نفذت فيهما حكم الاعدام في الشارع، خارج الاطر القضائية والقانونية. فقد استشهد في 26 سبتمبر المواطنان خالد اللباد ومحمد حبيب المناسف وجرح عدد آخر في منطقة القطيف شرقي السعودية، خلال عملية اجرامية نفذها الأمن السعودي.

واستشهد الشاب خالد عبد الكريم اللباد وهو في العشرينات من العمر ومن اهالي بلدة العوامية برصاص الغدر السعودي فوراً. وهو أحد المطلوبين في قائمة الثلاثة والعشرين لدى وزارة الداخلية التي تدعي زورا انهم مسؤولون عن الحراك السياسي في المنطقة الشرقية.

وعقب ذلك قامت قوات النظام باطلاق النار بشكل عشوائي ما أدى إلى إستشهاد محمد حبيب المناسف البالغ من العمر ستة عشر عاما وكذلك إصابة عدد من المارة من بينهم طفل في حالة حرجة. وأكدت المعلومات ان القوى الأمنية داهمت منزلاً في العوامية واستخدمت الأسلحة الرشاشة مستهدفة عدداً من المواطنين، ما أدى إلى استشهد الناشط الحقوقي خالد اللباد.

وسبق أن اعتقلت السلطات مطلوبين لديها بنفس الطريقة بعد اطلاق النار عليهم مباشرة، كان آخرهم الناشط حسين ربيع والشيخ نمر باقر النمر.

اخت الشهيد عبرت عن فجيعة العائلة باستشهاد خالد الذي عاش في منزل آيل الى تناثالسقوط في ارض البترول



الطفل رضا علي كاظم 15

يتعرض للتعذيب

عبر شقيق المعتقل الطفل رضا علي حسن كاظم (15 عاماً)، عن قلقه على مستقبل شقيقه التعليمي، حيث من المفترض أن ينتقل للصف الأول ثانوي لولا توقيفه منذ ثلاثة أشهر. وقال شقيقه عباس، إن العائلة بعثت خطاباً لوكيل النيابة الخيفية للإفراج عنه يوم الأربعاء (12 سبتمبر/ أيلول 2012). وأوضح عباس أن شقيقه اعتقل بدون سبب بتاريخ 22 يونيو/ حزيران، من المنزل بمنطقة كرائنة، وتم عرضه على النيابة العامة الخيفية التي أوقفته 45 يوماً على ذمة التحقيق ضمن قضية تجمهر، وبعد انتهاء المدة الأولى تم توقيفه مجدداً 45 يوماً. وأشار إلى أن شقيقه قد تعرض للتعذيب عند اعتقاله، وأبقي في مستشفى القلعة لمدة أسبوعين بسبب الضرب المبرح.

إختطاف الطفل فيصل الطراح 14 عاماً وتعذيبه

روت أم الطفل فيصل حسين علي الطراح (14 عاماً) تفاصيل إختطاف ابنها قائلة: "كنا في زيارة لمنزل جده، وذلك كعادتنا في كل جمعة من كل أسبوع. وكان فيصل خرج عصر الجمعة للعب مع رفاقه".

وأضافت «بتفاجأنا بخبر اعتقال قوات المرتزقة ابني فيصل، وكان الوقت حينها قبل أذان المغرب بنصف ساعة تقريبا، حيث سمعنا بوجود مناقشات في القرية بين متظاهرين والمرتزقة»، وأوضحت أم الطفل «أخذ ابني إلى ما يسمى ببيوت الشباب، ومنه إلى مركز شرطة المعارض، ومن ثم إلى النيابة العامة التي أمرت بسجنه لمدة أسبوع». وذكرت أم فيصل أنها التقت ابنها في مركز شرطة المعارض، وأكد لها انه تعرض إلى «الاعتداء وسوء المعاملة».



هيئة الدفاع عن الرموز في مجموعة الواحد والعشرين ترد بقوة على مهزلة القضاء الخلفي

وفي ذلك، أشار المحامي رضي، إلى أنه اتضح بالفعل من مجريات المحاكمة أمام محكمة الاستئناف تطابق النتائج مع ما ورد في بيان النيابة العامة المذكور، إذ لم يتم الإفراج عن المتهمين من جهة، ولم يمكنوا من تقديم شهود نفي التهم عنهم حتى لا يحدث تغيير في الأدلة» حسبما جاء في بيان النيابة العامة من جهة أخرى، وفقاً لرضي، الذي قال: «سبق لهيئة الدفاع أن أعربت في بيانها الصادر في 15 يوليو/ تموز الماضي، عن قلقها الكبير بشأن خطورة تأثير مثل هذه التصريحات والبيانات على عدالة سير هذه المحاكمة وفرض الطبيعة السياسية عليها، وخصوصاً أنه سبق أن تحققت نبوءات بيانات النيابة العامة في قضايا أخرى منها قضية الكادر الطبي، إذ جاء الحكم في تلك القضية متناغماً مع البيان الصادر من النيابة العامة بشأن إدانة عدد من أعضاء الكادر الطبي وتبرئة الآخرين لتتولى الوزارة مساءلتهم تأديبياً»

ولفت رضي، إلى أن بيان مجلس القضاء الذي أشار إلى أن المحاكمة بدأت منذ 8 مايو/ أيار الماضي (2012) أمام محكمة الاستئناف وعقدت خلالها 16 جلسة، فإن الـ 16 جلسة تلك كانت تعقد بمعدل جلسة كل 5 أيام، وهو ما اعتبره معدل غير معتاد وغير طبيعي في المحاكمات الجنائية في المحاكم البحرينية، حيث منع تسارع الجلسات وتلاحقها الدفاع من الاستعداد للجلسات كما يجب، ومن إعداد الأدلة اللازمة لممارسة حق الدفاع بشكل حقيقي.

كما أكد أنه تمت محاكمة المتهمين من دون إجراء أي تحقيق من قبل أية جهة مستقلة في شكاوى التعذيب التي تضافرت على إثبات وقوعها عدة أدلة جديّة شملها ملف القضية، من بينها ما أثبتته تقرير لجنة تقصي الحقائق، وخصوصاً ما يتعلق بثبوت انتزاع الاعترافات من المتهمين بالإكراه وتحت التعذيب في نفس مرتبة الطاقم الطبي الذين سبق للنيابة أن تنازلت عن اعترافاتهم، وأكدت أمام محكمة الاستئناف عدم التعويل عليها كدليل إثبات ضدهم.

كما أشار من بين الأدلة أيضاً، إلى تقارير خبراء الطب الشرعي التابعين للجنة تقصي الحقائق، والتقارير الطبية للعديد منهم بشأن ما تعرضوا له من إصابات تزامنت مع وقت اعتقالهم وبعده، وإفادات المتهمين أمام المحكمة، والأوضاع التي واكبت عملية الاعتقال والتوقيف وكلها تؤيد تعرضهم للتعذيب، بما فيها منعهم من الاتصال بأهلهم ومحاميهم لفترة طويلة امتدت إلى عدة أسابيع وحجزهم في زنازين انفرادية.

البقية صفحة 4

أو الآداب، وهما السببان الوحيدان لعقد الجلسات في سرية كما حددهما القانون» وأضاف: «المحكمة اتخذت قرارات بسماع شهود النفي على مدى جلسات عدة، قررت بعدها الاستغناء عن سماعهم لمجرد تمسك قادة المعارضة والنشطاء بحقهم في المحاكمة العلنية عبر سماع شهادة شهودهم في قاعة المحكمة. وبالتالي فإن المحكمة لم تمكنهم من تقديم أي دفاع حقيقي عن أنفسهم لأنها لم تتح لهم فرصة سماع شهود النفي.» واعتبر رضي أن قرار المحكمة الاستغناء عن سماع شهود النفي، فيه مخالفة واضحة للمبادئ المستقر عليها في المحاكمات الجنائية، باعتبار أن القاضي الجنائي يسعى للوصول للحقيقة ولو من تلقاء نفسه، لذلك نصت المادة (237) من قانون الإجراءات الجنائية على أن «للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى بتقديم أي دليل تراه لازماً لظهور الحقيقة.»

وقال: «إن قرار القاضي الجنائي الاستغناء عن سماع شهود النفي، يتناقض مع دوره في البحث عن الحقيقة لكونه يجب عن نفسه دليلاً مطروحاً عليه، ويفوت على المتهم حقه في نفي التهمة عنه، وهو ما حصل عندما قررت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود في هذه الدعوى. وخصوصاً أن المتهمين تمسكوا بسماع شهودهم، مع الالتزام بالإجراءات القانونية المقررة، أي في جلسة علنية بقاعة المحكمة.»

وأضاف: «لم يشر بيان مجلس القضاء ولم تشير النيابة إلى أنه بمجرد صدور حكم محكمة التمييز بنقض الأحكام العسكرية الصادرة بإدانة المتهمين، والذي قضى بإحالة القضية لمحكمة الاستئناف، صرحت النيابة العامة في بيانها المنشور بتاريخ 30 أبريل/ نيسان 2012، وفي استباق واضح للحكم الأخير، قائلة: (لا يترتب على نقض الحكم إخلاء سبيل المتهمين طالما أنهم كانوا مقدمين محبوسين في المحاكمة الأولى لأن نقض الحكم يعيد القضية إلى الحالة نفسها التي خرجت منها إلى النيابة.»

وتابع: «كما قالت النيابة العامة في بيانها المذكور: (ونظراً لسابقة صدور حكم بالإدانة من محكماتي أول درجة والمحكمة الاستئنافية، ما يعني اتفاق قضاة دائرتين على الإدانة والافتناع بها، وأن المرجح عادة هو معاودة القضاء بالإدانة مرة أخرى نظراً لعدم حدوث أي تغيير في القضية أو في موضوعها أو أدلتها.)»

قالت هيئة الدفاع عن «مجموعة الـ 21»، إنها لم تتخذ بعد قراراً بالطعن في محكمة التمييز الخلفية بشأن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا الخلفية بحق المجموعة أمس الأول الثلاثاء (4 سبتمبر/ أيلول 2012)، الذي قضى بتأييد الحكم السابق، وهو الطعن الذي يمكن لهيئة الدفاع تقديمه خلال ثلاثين يوماً من حكم محكمة الاستئناف.

جاء ذلك في ردها خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس الأربعاء (5 سبتمبر/ أيلول 2012)، في أعقاب صدور حكم محكمة الاستئناف.

وخلال المؤتمر الصحافي، تلا المحامي حسن رضي البيان الصادر عن هيئة الدفاع، والذي جاء رداً على تصريحات وأكاذيب مجلس القضاء والنيابة العامة الخلفية.

وقال رضي: «قالت النيابة إنه تم توفير هيئة دفاع اختارها المتهمون، في حين أنه بعد قرار المحكمة بعقد الجلسات في سرية، اضطر النشطاء إلى مقاطعة الجلسات احتجاجاً على ذلك وأعلنوا ذلك للمحكمة، كما طلبوا من محاميهم عدم الحضور. ولم تقل النيابة العامة الخلفية أن المحكمة، لم تعز ذلك أي اعتبار، رغم أن المحكمة صرحت، قبل أيام من اتخاذها قرارها بعقد جلسات المحاكمة في سرية، أن جلساتها علنية، أي أنها قررت بعدم وجود أي أسباب قانونية تبرر قرارها بعقد الجلسات في سرية.»

ولفت رضي، إلى أن النيابة الخلفية لم تذكر في مؤتمرها أنه تم تعيين محامين بدلاء عن المحامين الأصليين للنشطاء، رغم علم المحكمة بعدم موافقتهم على ذلك بموجب ما قدموه للمحكمة من رسائل موجودة في ملف الدعوى.

وأشار إلى أن ذلك ترتب عليه عدم وجود مدافعين حقيقيين عن النشطاء في مرحلة بالغة الأهمية من مراحل المحاكمة، وهي مرحلة تقديم أدلة نفي التهم، وخصوصاً سماع شهود نفي التهم، وأن المحكمة صرحت أنها لن تقبل أي مرافعة من المحامين البدلاء المعيّنين.

وقال رضي: «لم يتطرق مجلس القضاء أو النيابة إلى أن مبدأ علنية المحاكمات الجنائية الذي تمت مخالفته عند تقريرها سرية الجلسات هو مبدأ دستوري، أكد عليه قانوني السلطة القضائية والإجراءات الجنائية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة، وهو ما لم يتوافر في هذه القضية، بإقرار محكمة الاستئناف في محاضر

الجلسات.»

وتابع: «علاوة على ذلك فإنه لم يستجد أي شيء في القضية يستدعي عقد الجلسات في سرية خاصة، وإنه قد سبق سماع شهود الإثبات وعدد من شهود النفي في قاعة المحكمة العسكرية بشأن التهم ذاتها، كما قد سبق أن تمت كل الإجراءات أمام محكمة الاستئناف، بما في ذلك جلسات إدلاء قادة المعارضة والنشطاء بأقوالهم في شأن ما تعرضوا له من تعذيب وفي شأن ردهم على التهم الموجهة لهم، ولم تر المحكمة في كل ذلك ما ينطوي على مخالفة للنظام العام



اعتصام المعامير ينبض بروح الثورة والتحشيد للزحف للعاصمة

هيئة الدفاع عن الرموز — البقية

أما المحامية جليلة السيد، فأكدت أن هيئة الدفاع لم تتشاور مع الموكلين بشأن الطعن لدى محكمة التمييز، وأن هذا القرار، يلزم التشاور مع الموكلين والإطلاع على حيثيات الحكم، قبل اتخاذ قرار بشأنه.

وفي ردّها على سؤال بشأن أسباب إبقاء عقوبة بعض المتهمين، على رغم تبرئتهم من بعض التهم، قالت السيدة: «التفسير القانوني المتوقع أن المحكمة طبقت المادة (66) من قانون الإجراءات الجنائية، والتي تقضي بأنه إذا تعددت الجرائم، فإنه يتم الحكم بالعقوبة الأشد للجريمة. وبالتالي فإنه بعض النظر عما إذا تمت التبرئة من عدمة من بعض الجرائم، فإن الجريمة الكبرى كفيلا بإبقاء العقوبة ذاتها من دون تخفيفها.»

وأضافت: «النيابة العامة تنازلت عن تهم التعبير عن الرأي، ولكنها أبقّت بعض العقوبات قائمة، وهذا دليل على أن هذا التنازل لا يغير في الواقع شيئاً، باعتبار أن التهم الأكبر قائمة.»

وفي تعليقها على تصريحات النيابة العامة، والتي أكدت فيها بأنه لم يتم الأخذ بالأدلة التي أخذت بطرق غير مشروعة حين صدر حكم محكمة الاستئناف، قالت السيدة: «هناك اعترافات وتقارير وشهادات المتهمين لهجات الأمنية بتعرضهم للتعذيب، ونحن نعتبر أن التعذيب حقيقة ثابتة، والاعترافات التي بنيت عليها الأحكام العسكرية، يوجد من الأدلة الثابتة التي تؤكد أنها انتزعت تحت التعذيب، وبالتالي فإننا ننظر إلى الاعترافات كدليل غير مشروع ولا يجب أن يستند إليها في الإدانة، والمحكمة لم تتعامل بأية جدية مع هذه الاعترافات، كما أن المحكمة لم تصدر أي حكم في التحقيق بقضايا التعذيب.»

وأضافت: «من الواضح أن النيابة ترى أنه ليست هناك ثبات لها أو للمحكمة بوجود تعذيب، باعتبار أن قادة المعارضة والناشطين لم يتقدموا بشكوى. ولكن هناك سؤال مهم: هل جريمة التعذيب من جرائم الشكوى؟ والواقع أنها ليست كذلك. فمن اتصل على وقوع جريمة عليه التزام قانوني بالتبليغ عنها. وجريمة التعذيب هذه، تم تقديم العديد من الأدلة التي تؤكد أمام المحكمة والنيابة والإعلام وفي تقرير تقصي الحقائق، فإلى أي مدى يجب أن تصل إليه الأدلة؟ وهل هناك حاجة لتسجيلات الفيديو أثناء تعرض المتهمين للتعذيب حتى يتم إثباتها؟»

ومن جهته، انتقد رئيس الجمعية البحرينية للشفافية عبدالنبي العسكري، القيد المفروضة على المراقبين في جلسات المحاكمة، وذلك على رغم أهمية تواجد المراقبين البحرينيين أو الأجانب للحد من التعديات على المتهمين، على حد قوله.

وقال: «أبلغنا عدداً من المتهمين تعرضهم للاعتداءات في حيز المحكمة، أثناء دخولهم أو خروجهم منها، ناهيك عن إيقافهم لساعات معرضين لأشعة الشمس الحارقة.»

الحكومة إلى جنيف أقول لهم: بنس الرجال انتم، تقفون على دماء شعبكم. رابعاً: أقول إن المركزية مهمة ولكن نشاطات الفري مهمة لأنها وحدت الجهود. بالنسبة لمسيرة المنامة: أنا لم اذهب إلى المنامة منذ 25 عاماً سوى في تشييع الشهيدته بهية العرادي. مع ذلك اشد على ايديكم واحتمكم على الحضور. أين قتلتم شهداءنا: أين قتلتم جميل العلي؟ أين قتلتم علي المؤمن؟ أليس في المنامة. وهنا ارتفعت الهتافات "الشعب يريد اسقاط النظام، يسقط حمد". وأقول للجمعيات: كيف تتحاورون مع قاتل؟ امريكا تنسبته بهؤلاء ليخدموا مصالحهم. أقول لكم: على المعارضة التي تتجهز في شارع البديع ان تكون هناك. لقد تواجد الائتلاف ومن يشجعه يوم الجمعة في المنامة، وعلى المعارضة ان تتواجد هناك. وانتهى إلى القول: ان القاتل الحقيقي هو حمد بن عيسى. فهتفت الجماهير "اسمع شعبنا شيقول: يا حمد انت المسؤول".

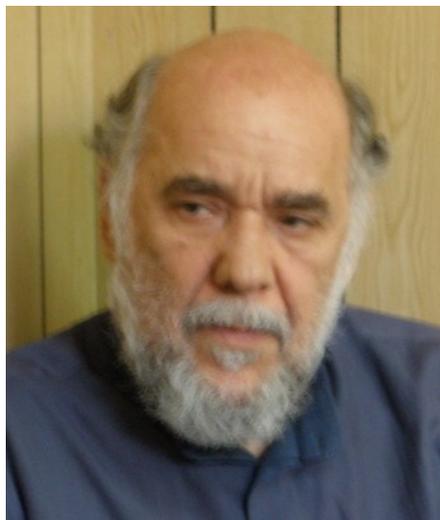
ثم القيت قصيدة حماسية من قبل احد الثوار قال فيها: شارك بروحك في المسيرة واكتب لهذا الشعب سيرة اتريد ان تقرر فعلا للغد الآتي مصيره؟ فاسلك طريق العز والحرية ا لحرماء والجمع الغفيرة

وازحف فان يدك تعشق هذه الارض الضيرة واهتف سينشر دعما الغالي عبيره وبعدها القى ممثل ائتلاف 14 فبراير كلمة حث فيها الحاضرين على المشاركة في جماعة الصمود قائلا: ها هي عاصمة الأبياء والاجداد، المنامة الصامدة بوجه الاعادي تفتح اذرعها لاستقبال ابناء ثورة الرابع عشر من فبراير الذين اثبتوا انهم يمتلكون ارادة لا تلين، وعنفوانا لا يضاهي، وعزيمة تزيل الجبال.

نظم بمنطقة المعامير في 19 سبتمبر اعتصام جماهيري حاشد استعدادا للزحف يوم غد نحو العاصمة. بدأ الاعتصام بقراءة القرآن الكريم تكريما لكتاب الله العظيم ودفاعا عن رسوله الكريم الذي يتعرض للاساءة من قبل اعداء الدين. بعد ذلك القت احدى النساء كلمة حرائر منطقة المعامير قالت فيها ان للحرائر وقفتهن الصامدة امام ظلم الطواغيت، وحثت المرأة التقيية الحرة الصابرة، على الاستمرار في حضور الميادين والوقوف بوجه الظلم. وخاطبت المرأة البحرانية قائلة: "كوني معنا يوم جمعة الصمود في العاصمة". وبعدها هتف الحاضرون "النصر للسلام، الموت لآل خليفة، الموت لآل سعود". اما ثوار المعامير فكانت كلمتهم حماسية القاها احدثهم مخاطبا الشباب: هل انتم صابرون، وعلى درب النضال سائرون؟ ثم القى والد الشهيد علي المؤمن كلمة من القلب قائلا: والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض"، "ان تكونوا تألمون فانهم يألمون كما تألمون". وقال: كانت هناك اليوم محاكمة لقتلة الشهيد الحاج عيسى عبد الحسن، وعلي المؤمن، تأجلت حتى 27. أقول للنظام: بيدك ان تحاكم هؤلاء وتعدمهم كما قتلوا شهداءنا. فان لم تفعل ذلك فسوف تصبح انت مسؤولا مباشرا وسوف يطلب القصاص منك. وأقول للمعارضة: تحدثوا عن الشهداء بصراحة، وكونوا على استعداد للمواجهة. وبالنسبة لوفد



المحامي محمد التاجر قلق على حياة الأستاذ حسن مشيمع



قال المحامي محمد التاجر على حسابه في تويتر إن العلاج الوقائي من مرض سرطان الغدد اللمفاوية للرمز المعتقل في سجن "جو" الأستاذ حسن مشيمع أوقف بعدما أبلغ من أطباء المستشفى العسكري بـ"عدم معاودة المرض"، مشيراً إلى أن هذا "يضع مشيمع في خطر".

ونقل المحامي عن مشيمع قوله إن "عليه أخذ جرعات تمنع عودة المرض لكنه لم يحصل على جواب من إدارة السجن، التي طالبتها بذلك منذ أسابيع". وأضاف أن الإدارة "رفضت تسليمه تقاريره الطبية وتقارير الأشعة التي تفيد بشفاؤه من المرض لعرضها على طبيبه الخاص"، مؤكداً أن "هذا حق له كمريض ونزيل في السجن". وكان مشيمع قد حكم بالسجن المؤبد لدوره في قيادة ثورة الرابع عشر من فبراير إلى جانب عدد من الرموز والقيادات البارزة.

نافي بيلاي تبدي انزعاجها من أحكام قيادات المعارضة: يجب إطلاق سراحهم والتحقيق في دعاوى تعذيبهم



الوفاق: 717 اعتقالاً بعد جلسة جنيف و134 حالة تعذيب واصابات بأسلحة المرتزقة

أكد مسؤول دائرة الحريات وحقوق الإنسان بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية السيد هادي الموسوي ان الاعتقالات بعد جلسة جنيف الأخيرة في مايو الماضي، التي تناولت ملف الإنتهاكات في البحرين، تجاوز عددها 717 حالة اعتقال وفي أغلبها لم يكن هناك إذن اعتقال او مذكرة قبض. ولفت خلال مؤتمر صحفي أطلعت خلاله حملة "البحرين مقبرة لحقوق الإنسان"، إلى أن القتل خارج اطار القانون لم يتوقف، حيث قتلت السلطة الطفل حسام الحداد (16 عاماً)، ولا يزال الأطفال يعانون الإنتهاكات ومنهم من هو خلف القضبان، حيث تشير احصائياتنا الى أن عدد المعتقلين الاطفال أكثر 80 قبل أن يتم الافراج عن بعضهم فيما لا يزال أكثر من 50 طفلاً حتى الآن في السجن وفي عنبر خاص بمركز توقيف الحوض الجاف.

ولفت إلى وجود أكثر من 80 حالة اصابة برصاص الشوزن بشكل بليغ، إلى جانب 45 حالة اصابة بمقذوف مسيل الدموع الذي يوجه مباشرة الى اجساد المصابين، وحالات الاختناق العديدة بمسيل الدموع، و134 حالة تعذيب، وتتم هذه الحالات في أماكن غير رسمية في بلدية كرزكان أو الخيالة، أو الخيمة التي تقع خلف مركز المعارض أو في بيوت الشباب في السنايس. وأردف: من بين الاصابات التي يتعرض لها المواطنون احصيت 86 حالة اصابة للأطفال بعد جلسة جنيف، وتم منع وقمع أكثر من 60 تجمعا ومسيرة وفعالية من قبل السلطة. وأشار إلى أن التعذيب والقتل مستمران بوتيرة أقل ولكن الاسباب في التخلص من اسباب هذه الانتهاكات لم نلاحظها لدى السلطة. مضيفاً أن هناك 176 توصية من جنيف تعتبر التحدي الأكبر للسلطة التي أعلنت قبولها لتنفيذ 155 توصية. وقد فشلت السلطة في تطبيق وتنفيذ التوصيات الصادرة عام 2008، ولا نجد جدية لديها لتطبيق التوصيات الجديدة.

قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافى بيلاي إن قرار محكمة الاستئناف البحرانية بتأييد إدانة 20 من نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين «أمر مؤسف بشدة». وأضافت: «لقد رحبت بقرار الحكومة البحرينية بإحالة القضايا إلى محاكم مدنية، حيث أن إحالة المدنيين الى المحاكم العسكرية أمر يثير إشكاليات جسيمة فيما يتعلق بتحقيق العدالة بشكل منصف ونزيه ومستقل».

غير أنها استدركت «بالنظر إلى خطورة التهم والأدلة الضعيفة فيما عدا الاعترافات، والادعاءات الجسيمة بشأن التعذيب ومخالفة الأصول المرعية في إجراءات المحاكمة، فإن من المخيب للآمال للغاية أن الإدانات والأحكام قد أيدت إجراءات الاستئناف التي جرت في كثير من الأحيان خلف الأبواب المغلقة». وكانت محكمة الأمن الوطني، وهي محكمة عسكرية في الأساس، قد أدانت هؤلاء الأفراد أصلاً في العام الماضي بتهمة التآمر لقلب الحكومة، من جملة اتهامات أخرى. كما أدين بعضهم بتهمة التجسس. وقد أيدت محكمة استئناف خليجية الأحكام فيما بعد. و في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي، أعلنت الحكومة أن جميع القضايا ستحال إلى محاكم مدنية. وأيدت محكمة الاستئناف العليا يوم الثلاثاء هذه الإدانات والأحكام، بما في ذلك أحكام بالسجن المؤبد في حق سبعة أفراد كانت المحاكم العسكرية قد قضت بها. وقالت بيلاي «لم تعالج أي من المحاكم حتى الآن ادعاءات المدعى عليهم بأنهم قد ذُبحوا وأجبروا على الإدلاء باعترافات بالإكراه». وفتحت إلى تقرير لجنة التحقيق البحرانية المستقلة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي الذي أكد «وجود نمط لا شك فيه من سوء معاملة فئات معينة من المعتقلين، بغرض الحصول على بيانات أو اعترافات تدين أصحابها».

وكررت بيلاي دعوتها للسلطات البحرانية لإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقالت «إن انتقاد الحكومة والمطالبة بالإصلاحات ليسا بالجريمة. يجب على الحكومة أن تنخرط في حوار علني وحقيقي ومجد مع المعارضة من كافة الأطياف السياسية. إن هذه هي الطريقة البناءة الوحيدة لتفريغ حالة التوتر المتزايد». وبدأت إجراءات الاستئناف في جلسة علنية، إلا أن المحكمة فيما بعد جعلت الجلسات سرية، متذرة في ذلك بدواعي الأمن القومي. وفي الشهر الماضي، وفي قضية منفصلة، اعتقل نبيل رجب المدافع البارز عن حقوق الإنسان وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة المشاركة في تجمعات غير قانونية.

التحقيق مع مواطنة دافعت عن حرمة بيتها ضد المرتزقة

روت المواطنة البحرانية نوال حسن من منطقة سماهيج تفاصيل اعتقال زوجها من المنزل. فأكدت أن قوات المرتزقة الخليجية اقتحمت منزلها بينما كانت ترضع ابنها وقامت برش الفلفل في وجهها وقاموا بضربها وزوجها موسى جعفر علي الذي كسر انفه ومن ثم اعتقاله الى جهة مجهولة. وأشارت الى انها ذهبت للاستعلام عنه في وكر التعذيب بمركز سماهيج الا انهم تهربوا من إطلاعها على مكانه او اية معلومات متعلقة به. وأضافت أنه "قرباً الساعة الواحدة من فجر يوم الخميس الماضي "كنت اجلس في بيتي وارضع طفلي في صالة المنزل عندما بدأت اسمع اصواتاً لمحاولة فتح الباب الذي كنت قد اغلقته بطوب. حاولت ان اتحرك لاستطلاع الامر"، الا ان اثنين من قوات المرتزقة باغتني وخلفهما رجل مدني بالإضافة إلى المعذب نواف الهاشل يسألوني عن ولدي حسن الذي لم يكن متواجدا حينها". وتابعت "كنت بدون ستر وفي وضعية الارضاع فحاولت ستر نفسي وأنا استشيط غضباً. فما كان مني الا ان توجهت إلى المرتزقة لاعتراض على اقتحامهم البربري ودخولهم واطفالي حولي، لكنهم قاموا برش الفلفل في وجهي ومهاجمتي". وأضافت "إضافة الى ذلك دخلت قوة اضافية من 15 مرتزقا من قوات الشعب وكان احدهم يصور بالفيديو بينما تمكنت فقط من ستر اجزاء من جسدي وليس كل جسدي فرفضت عملية التصوير وطلبت منهم ان يتوقفوا عن ذلك". برغم هذه الجريمة النكراء التي ارتكبت بحق هذه المواطنة في منزلها، بعثت عصابات الديكتاتور احضارية للتحقيق مع نوال في النيابة العامة الخليجية المجرمة بتهمة التعدي على قوات الأمن.



اعتصام بني جمرة من اجل نبيل رجب يؤكد اجماع الشعب على اسقاط العصابة الخليفية

الرجل السبعيني او جميل تحدث من قلبه وبفطرته حول موقفه متسائلا عن معاملة النساء: لماذا هذا الاجرام؟ وقال: يجب علينا الدفاع عن نساءنا، فاذا ضربت النساء في المنامة فلنكن مستعدين للدفاع عن النساء. وقال: لا تهتموا بقواتهم وجيشهم، فالله معنا والد الشهيد علي الشيخ تحدث واقفا بجانب أم آدم، زوجة الأستاذ نبيل رجب، وحيا عائلته لصمودها وثباتها.



لقاء تضامني
بمنزل الشهيد عيسى الطويل

لا تملك وانت تسعى للوصول الى منزل الشهيد عيسى الطويل الذي قتل في نهاية شهر يوليو من العام الماضي الا ان تعترف بوجود ثورة عارمة في المنطقة التي يقع منزله فيها. فالشارع مزين باللوحات والشعارات الثورية، والهدوء فيها خادع، فقد تندلع المواجهات بين البحرانيين وقوات المرتزقة في اية لحظة. تصل منزله المتواضع لتستقبلك نساء مفجوعات يفقد عائلهن ظلما وعدوانا. احدي بناته تستعيد ذاكرتها ما حدث يوم اصابته عندما قال لها وهو يصحو من النوم "اسمع كلامك ولكن لا استطيع النهوض" كان الشهيد مجهدا وعندما نقل الى المستشفى لم يعملوا له شيئا مهما، بل اعادوه الى المنزل في اليوم نفسه. نقل مرة اخرى الى المستشفى، فقام الاطباء بتخديره، وبقي في التخدير عشرة ايام حتى صعدت روحه الى بارئها. زوروا شهادة الوفاة: توفي نتيجة جلطة. بينما كان يعاني من ضيق في التنفس منذ ان اصيب بالغازات الكيماوية التي القيت على منزله من فتحة المكيف.

الشيخ علي بن احمد الجندفسي القى كلمة في منزل الشهيد ليشد على ايدي العائلة والمواطنين للصبر والصمود. وقال: ان ما قدمه هؤلاء الشباب الشرفاء انما هو لاجل الحرية". ورفع صوته هاتفا: الشعب يريد اسقاط النظام" وردد معه الحاضرون ذلك الهمس التاريخي. وهتف الحاضرون: "لن ننسلكم يا شهداء".

وخليفة؟ فاجاب الحاضرون: ارحلوا. وحثت الحاضرين على الصمود والوحدة على مطلب رحيل النظام. وأشارت الى خطاب اوباما وتأكيديه على حرية التعبير، متسائلة: لماذا اذن تبعث قواتك والقوات السعودية لقمعنا عندما نعبر عن رأينا؟ عائلة الشيخ عبد الجليل المقداد تحدثت على لسان احد افرادها عن معاناة الرموز التي تحملوها من اجل هذا الشعب وحرية.

كما كان القائد الميداني عباس الشيخ حاضرا بروحه في الاعتصام الثوري. فالقى اخوه كلمة ذكر فيها وصية الشهيد: "لا تضيعوا حقي، لا تتنازلوا لمن ظلمني، تعرفون من ظلمني، انكم اذا تنازلتم ضاعت دماء شهدائكم. اني ارى النصر قريبا كما ارى الشهادة". وأشار الى مواقف نبيل رجب قائلا انها مدرسة علمتنا كيف نعيش احرارا. هنا الصمود وهنا الثبات. وفي الاعتصام قام ثور بني جمرة بتكريم عائلة الشهيد عباس الشيخ وقدموا له باقة من الورود. اما الاسيرات المرتهفات في سجون العدو الخليفية فحضرن الاعتصام كذلك، والقت عائلة المعتقلة مريم الخراز كلمة باسمهن. وأشارت المتحدثه الى نضال السجينات ومواقفهن مثل زينب الخواجة ومعصومة السيد ومريم الخراز وفاطمة عبد الامام انتلاف 14 فبراير كانت له كلمة مؤثرة القاها احد شبابه، وقال في الكلمة "لا بيعة لمثل هذا الفاسق الزنيم، يسقط حمد". وعدد جرائم الديكتاتور من اعتقال الرموز الى تعذيب الحرائر وقتل الشهداء، هاتفا: شلت يدك يا حمد. واكد ان الشعب ملتزم باسقاط الديكتاتور اكثر من اي وقت مضى. وقال: لنمت من اجل اعراضنا والسحق يجب ان يكون الرد على انتهاك الاعراض.

احتضنت قلب الثورة، بني جمرة، مساء الاربعاء 26 سبتمبر، اعتصاما حاشدا تحت عنوان "رموز الوطن" الذي حضرته جماهير كبيرة وتحدثت فيه شخصيات من كافة التوجهات السياسية وذوي النشاطات المتعددة. الدكتور رولا الصفار تحدثت عن نبيل رجب قائلة "كلنا نبيل رجب" ومؤكدة على ضرورة الحضور في كل مواقع الثورة بشكل منتظم لتشجيع شبابها. وأطلقت روح الشهيد الاول في ثورة الشعب على لسان والدته المفجوعة التي لم يزلها المصاب الى صمودا، فبدأت خطابها بالشعار الوطني المعروف "تبت يدا ابي لهب، شلت يدك يا حمد"، ثم قالت: استشهد ابناؤنا من اجل ان ترتفع اصواتكم ضد هذا النظام. ثم تساءلت: أتريدون معه حوارا؟ فاجاب الحاضرون بصوت مرتفع: لا. ثم سألت: ماذا نقول لحمد



كلمات تفعم بالثورة والايمان والصمود في منزل عائلة الشهيد حسام الحداد



يفخرون بنا ونحن نستمد القوة من عزيمتهم واصرارهم. ونحن نرى في حسام الشهادة التي منحها الله اياه ليكون هو الحسام، الفارق الذي فند ادعاءات النظام. اما والد الشهيد علي المؤمن فكانت هي الاخرى مبدئية وتعبر عن وعي وصمود. وقال ان حسام حسم مقولة الفتنة بين السنة و الشيعة التي يروجها النظام. فقد اثبت الشرفاء في المحرق انهم شيعة وسنة يتلاحمون في الازمات. نشكر تماسك اهالي المحرق وحضورهم تشييع الشهيد حسام، فقد كذب ذلك الموقف مقولات عملاء النظام الذين حاولوا جر ساحة المحرق للفتنة، ولكن حسام صفعهم ودحض حججهم وخططهم.

آباء الشهداء اصبحوا رموزا للثورة، يمارسون دورهم في مواسة الضحايا، يزورونهم، يضمون جراح المواطنين. وفي 27 سبتمبر زاروا عائلة الشهيد حسام الحداد مباركين لها مولد الامام الرضا عليه السلام. جلسوا مع اهله الذين بدأوا يتحدثون عن الشهيد وعائلته. قال احدهم: قبل عشرين عاما استشهدت عمتي وزوجته خلال موسم الحج. ثم جاء استشهاد حسام، وبرغم الفجوعة والحزن، شعرنا بان ما حدث توفيق من الله لانه يقول "ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار". ونحن لم نركن الى الظالم، وكما قال الامام علي لولديه الحسن والحسين "كونا للظالم خصما، وللظالم عوناً". ما يزال قاتل حسام حرا طليقا، وليس هو وحده القاتل، بل من اصدر امر القتل قاتل، ومن باع السلاح قاتل. حسام صبر على الحق حتى استشهد.

والد الشهيد ياسين العصفور تحدث ايضا قائلا ان حضورنا مواسة ومؤازرة. كانوا يتوقعون ان سقوط الشهيد سوف يؤدي الى التفكك، ولكننا نحن آباء الشهداء، وجدنا انه كلما سقط شهيد ازدادت صلاحية الشعب. نحن نعتقد ان الشهيد مثواه الجنة. الشعب يتطلع لتكاتفنا نحن آباء الشهداء، هم

الثورة تتحول الى حرب شاملة بين الخليفيين والبحرانيين

حرباً طائفية شعواء على الشعب، بعد ان كان يخوض مناوشات ومعارك محدودة.

سادسا: ان استدعاء القوات الاجنبية لسحق شعب البحرين جسد ذروة الحرب الدموية ضد البحرينيين. فليس هناك نظام آخر استقوى بالاجانب ضد شعبه بدلا من الاستجابة لمطالبه. كان بإمكان الخليفيين احتواء القضية بتقديم بعض التنازلات والقيام ببعض الاصلاحات بدلا من استقدام القوات السعودية التي لم تنجح حتى الآن في اية مهمة دفاعية. فقد فشلت في التصدي للاجتياح العراقي للكوييت بشكل مخجل، وعندما اجتاحت تلك القوات مناطق الحوثيين في اليمن، منيت بهزيمة منكرة على ايدي ميليشيات مستضعفة. مع ذلك يعتبر استدعاء القوات السعودية تنازلا عن السيادة لجهة اجنبية، وتسليم السعوديين صكاً مفتوحاً لاستباحة البلاد. قتل المواطنين وهدمت المساجد، واعتقل الاطباء والرياضيون والاعلاميون والعلماء والنساء والاطفال. انها حرب شاملة شنتها قوات العدو الخليفي على البحرينيين، واضفت بعدا آخر لقضية سياسية محلية، الامر الذي حولها الى حرب بدون حدود.

انها الحرب، هذه هي رسالة الخليفيين ومعهم القوى الشيطانية السعودية والامريكية والبريطانية، لشعب البحرين الذي يبحث عن الحرية والكرامة وبسط السيادة على ارضه وتقرير مصيره. وفي هذه الحرب لم يستثن العدو اية وسيلة عدوانية قذرة. اما الشعب فقد تشبث بقيمه واخلاقه ومبادئه، حرصا على ما يتمتع به من انتماء ديني وحضاري وانساني. بينما تخلى الخليفيون عن ابسط مستلزمات السلوك المتحضر، فقمعوا واعتقلوا وعبثوا وسجنوا واختطفوا، بدون حدود. انهم ارادوا الحرب، والشعب مستعد لها. ولذلك قرر الشعب قطع كافة خيوط التواصل مع الخليفيين الذين لم تتطبع علاقتهم بشعب البحرين يوما منذ احتلالهم الارض قبل 230 عاما. ولذلك لم يستغرب قادة الشعب المعتقلون عندما حكم الديكتاتور وعصابته المجرم عليهم بالسجن مدى الحياة بعد تعذيبهم بشكل بشع. بل ان هؤلاء القادة اصبحوا اليوم اكثر اصرارا على المفاصلة مع العصابة الخليفية المجرمة، وأشد ثباتا على طريق الحرية، ورفضوا الاحتكام الى انظمتهم القضائية الجائرة، وأصرروا على الاحتفاظ بكرامتهم وكرامة الشعب والوطن. انها مفاصلة تاريخية بين طرفين: شعب مظلوما صابر، مقاوم، مؤمن، ونظام حكم اجرامي محتل، عميل للاجانب، يحتاج لدعم اجنبي لكي يبقى جاثما على صدور البشر. هذه المفاصلة اصبحت اليوم اكثر ضرورة ليميز الله الخبيث من الطيب، ولكي لا يختلط الحق بالباطل. انها ثورة متواصلة حتى النصر المحتوم انشاء الله تعالى.

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

14 سبتمبر 2012

مسبوق. وما هي الابرهة حتى اتضح معالم حرب الابداء وادرك المواطنون حجم الخدعة التي مورست ضدهم، وحاولت اخماد لهيب الثورة والقضاء على ما تبقى من "معارضة" ذات معنى ومخالب. لقد كان مشروعاً جهنمياً ستظل تبعاته تلاحق الوضع السياسي حتى بعد اسقاط نظام العصابة الخليفية. فوجود نسبة كبيرة من الاجانب يحملون الجنسية البحرانية برغم غربتهم عن الشعب والوطن، حتى ان بعضهم لم تطأ قدمه البحرين.

ثالثا: تواصلت الحرب الخليفية ضد الشعب عندما بدأ الديكتاتور بشكل حكومة تهيمن عليها العناصر الخليفية بنسبة غير مسبوقة. وشينا فشيناً اصبح الخليفيون يمثلون قرابة 60 بالمائة من المناصب الوزارية والادارية. واعتقد الديكتاتور ان الوضع قد تهيأ له بنمط لم يتوفر لأسلافه. ويتمويله مشاريع دعائية وفي مجال العلاقات العامة خصص لها موازنات ضخمة من ماله الشخصي، كاد الامر يستتب له، وكاد مشروع حربه ضد الانسانية يصل الى غايته لولا صمود بضعة اشخاص ورفضهم مشروع السياسي والتحريري ضده ومقاطعة كافة مشاريعه السياسية. ادى ذلك الى تبلور توجه شعبي مقاوم للمشروع الخليفي الأثم القائم على الابداء البشرية والسياسية، وظل هذا الوعي يتنامى تدريجياً حتى بلغ اوجه في ثورة 14 فبراير.

رابعا: ان الخليفيين استخدموا "الخيار النووي" في حربهم ضد الشعب، وذلك بتحريك الطائفي عمليا، بشكل تجاوز سياسات "التهميش" و "التمييز"، ولسان حالهم يقول: "علي وعلى أعدائي". وما تزال تبعات ذلك السلاح وأثاره في بداياتها وبرغم فشلهم في اشعال فتنة طائفية دموية الا انهم أسسوا للفتنة بابعس الوسائل. بدأها كل من ولي العهد ووزير الخارجية الخليفيين في الايام الاولى بعد انطلاق الثورة، اذ برروا عدوانهم على دوار اللؤلؤة وقتل المرابطين فيه بانه محاولة لمواجهة ما اسماه "الفتنة الطائفية". هذا في الوقت الذي كان مرتادو الدوار من الطائفتين الكريمتين، ولم تطرح المسألة الطائفية ابدا. ان نظاما مستعدا لحرق الاخضر واليابس من اجل البقاء في الحكم لهو طغمة شيطانية لا تستحق البقاء. لقد اعلنها

منذ انطلقت ثورة الشعب المظفرة اتضح للشعب ان كل الميادين اصبحت ساحات نزال مع العصابة الخليفية التي تحولت تدريجياً من نظام مستبد الى عدو حقيقي للشعب والوطن. وبالتالي تحولت المعارك السياسية الى حرب شاملة لا تنحصر بحدود. لقد طعن الديكتاتور شعب البحرين في الخصرة بمشاريعه القاتلة التي كانت تنطوي على الكثير من الخبث والاجرام والتآمر. لقد خطط حمد وعصابته لذلك التآمر منذ انتفاضة التسعينات المباركة التي اقضت مضاجع اسرته وأشعرتهم بالخطر الناجم عن وعي الجماهير بالمخططات ضدها وضد مصالحها. وبعد انطلاق ثورة 14 فبراير اكتشف الطرفان حجم التباعد في ما بينهما، وان كلا منهما ينتمي الى ثقافة وتاريخ وايدولوجية مختلفة يصعب المواءمة في ما بينها. ونظرا لتوسع شقة الخلاف ومظاهر الحرب، فقد اتضح الآن استحالة التوفيق بين شعب البحرين والعائلة الخل والخليفيون هم الذين بدأوا حرب الابداء من خلال ما يلي:

اولا: الخدعة التاريخية المقيتة التي مارسوها بفرض ميثاقهم الكارثي الذي دشن الحقبة الحالية في تاريخ البحرين. فبرغم التعهدات التي قطعها الديكتاتور على نفسه امام العلماء والجماهير وعلى صفحات الاعلام، فقد قام بانقلابه المشؤوم والغى الدستور، ومعه الإرادة الشعبية. واعتقد انه يهيم على الوضع وانهي عقودا من المعارضة والتوتر السياسي ضد حكم قبيلته. اما الشعب فقد استيقظ على واقع جديد أشد سوادا من الحقبة السوداء التي تزعمها عمه رئيس الوزراء، وبدأ يستوعب ابعاد الحرب الخليفية ضد الشعب. لقد كان الميثاق شبيها بخديعة رفع المصاحف، فكان كلمة حق يراد بها باطل، وتستهدف اسقاط الوثيقة التاريخية الوحيدة التي جعلت الشعب مصدر شرعية الحكم الخليفي، الامر الذي سعى الديكتاتور لالغائه و "تحرير" العائلة من الحاجة للشريعة الشعبية.

ثانيا: واصل الديكتاتور حربه ضد شعب البحرين بمشروع إبادة واسع انطلق عبر بوابة التجنيس السياسي الذي اكتشفه المواطنون مبكرا ولكنهم كانوا وقتها تحت تأثير التخدير الذي مارسه الديكتاتور بالعود وما يبدو من اصلاحات قشرية كرسست حكمه وهمشت دور الشعب بشكل غير



الثورة هي الطريق الوحيد للتغيير،- البقية من ص 1

أنا ابن الأرض، وانت المحتل

كسرت من ذل الزمان قيودي
ذبحوا الامان بداخلي فتعجبت
فانا الذي اسمو اذا ذقت الاذى
وانا الذي يلقى الشتيمة منكرا
وانا الرجال فوارسي واشاوسي
وانا كموسى في السجون مكبلا
وانا المسالم والجريمة هذه
لا زلت في قفص الجريمة موضعا
فالعين تبكي والدموع غزيرة
يا ظالمي لم بالرصاص رميتني
فالارض ارضي ان اردت وموطني
وورثتها عن والدي طول المدى
ماذا دهاك لكي ترمل نسوة
ماذا دهاك لكي ترمل طفلة
لن انثني والحق يبقى للمدى
لا الموت يرعبني فموتي غاية
سارد للميدان احمل غايتي
فانا كسرت قيود ذلي ثائرا

قصيدة القيت مساء الخميس 20 سبتمبر بمنطقة النبيه صالح في اعتصام جمعة الصمود

فعلت العصابة الخليفية بشعب البحرين، وما اكثر التقارير التي صدرت بادانة النظام الخلفي في العاميين الاخيرين، ولكن الواضح ان احترام حقوق الانسان لا يتحقق بالتقارير. بل ان العصابة الخليفية نفسها مولت لجنة للتحقيق في الانتهاكات برئاسة شريف بسيوني، واصدرت تقريرها الذي اكد ممارسة التعذيب بشكل ممنهج، مع ذلك لم يتوقف التعذيب يوما. وهكذا يتضح ان عالم القرن الحادي والعشرين يرفع شعار حقوق الانسان ولكنه لا يستطيع منعها، ولا يمتلك الية لذلك او سلطة قادرة على الضرب بيد من حديد على من ينتهك حقوق شعبه. السبب بسيط: ان الذين يرفعون شعارات حقوق الانسان يفتقدون الدافع الاخلاقي والسياسي للدفاع عنها والتصدي لمن ينتهكها. بل انهم هم انفسهم يمارسون الانتهاكات، فيظهر الرئيس الامريكى، جورج بوش ليعطن مسؤوليته عن اقرباب التعذيب باسلوب "الايهام بالغرق" بحق معتقلي جوانتنامو، ولا يؤدي ذلك لاجراءات ضد الولايات المتحدة او حتى شجبا واضحا لها. ولذلك اصبحت منظومة حقوق الانسان احدى وسائل التنفيس عن الشعوب، واستنزاف طاقاتها وهدر قدراتها بدون اي مردود حقيقي. فالتعذيب يمارس على اوسع نطاق من قبل الانظمة الخليفة للقوى الغربية بشكل خاص، فالسعودية لديها اكبر عدد من المعتقلين السياسيين في الشرق الاوسط، ومع ذلك لا ترفع دول الغرب اصبعها ضد تلك الانتهاكات الفظيعة. اما في البحرين فبرغم صدور تقرير بسيوني، وتكرار تصريحات المسؤولين الحقوقيين الدوليين مثل نافي بيلاي والمنظمات الدولية بضرورة اطلاق سراح السجناء السياسيين خصوصا رموز الثورة الذين لم يرتكبوا جرما وانما اعتقلوا بسبب ممارستهم حقهم الطبيعي في التعبير فان العصابة الخليفية، بسبب ثقافتها بعدم احتمال اتخاذ اي اجراء حقيقي ضدها، تجاهلت تلك الدعوات جميعا. وتجاوزت ذلك باعلان وزير خارجيتها في جنيف ان السجناء الذين يتجاوز عددهم 1500 معتقل مجرمون وليسوا سجناء رأي. انه يقول للعالم: من يعترض على سياساتنا مجرم، وان اقتصر اعتراضه على التعبير فحسب. مع ذلك يتسابق الامريكيون والبريطانيون لدعمه والذود عنه، وتوفير درع امنية وسياسية شجعت على التمادي في الانتهاكات والقمع. فالمهم توفر ذلك الدرع السياسي والامني والعسكري الواقى، وهو ما توفره واشنطن ولندن، بصراحة ووقاحة واصرار. ان النظام الذي ينتهك حقوق مواطنيه كسياسة منهجية لا تهمة الاخلاق او القيم او الانسانية، بل يتحول الى وحش كاسر لا يختلف عن الذئاب والضباع التي تلتهم اجساد الادميين. وهذه القوى التي تمتلك قدرات عسكرية وسياسية قوية هي التي ترعى تلك الانظمة وتدافع عنها وتتصدى لمعارضيهها بابشع اساليب القمع.

اما الذين سعوا للتغيير من داخل المنظومة السياسية الخليفية فقد اكتشفوا هم ايضا ان ذلك امر لا يتحقق، وانهم اضاعوا سنوات عديدة يحاولون ذلك بدون نتيجة. فلا جدوى من التعويل على قوانين النظام القمعي ومؤسساته، لانها اُنشئت لحماية اولها اخيرا، ولم تضع مصالح الشعب

هدفا مباشرا لها. ولا يختلف ما يسمى "البرلمان" عن اجهزة الشرطة والامن والجيش والقضاء والاعلام، في دوره الذي يحمي العصابة الخليفية. فهو وسيلة لخداع الداخل والخارج بوجود ممارسة ديمقراطية ورقابية، بينما الواقع يؤكد انها مؤسسات شكلية تفنق للمخالب والانياب، ويقتصر دورها على الدعاية والكلام غير المجدي. وتجربة عقد كامل من الممارسة اثبتت ان المشاركين ضمن المشروع السياسي الخلفي لم يستطيعوا مساءلة واحد منهم حول الجرائم التي ارتكبوها، ابتداء بسرقة الاموال والاراضي، والهيمنة المطلقة على مفاصل الدولة، مروراً بتوزيع المناصب وتقديس الديكتاتور وعصابته، وصولاً الى اساليب التعامل مع المواطنين كالقمع والاعتقال والتعذيب والحرمان من ابسط الحقوق المدنية في المأكل والمسكن والمعاملة المتساوية بين مكونات المجتمع. وبعد سنوات من التجربة اتضح للمشاركين عدم جدوى التعويل على آليات النظام لتغييره، فالنظام الاستبدادي يستحيل على التغيير من الداخل ولا يمكن اصلاحه اطلاقاً. وادرك الشعب ان للتغيير طريقاً واحداً: الثورة الشعبية المتواصلة.

قد يتساءل البعض: ها نحن دخلنا مرحلة الثورة ولكن اين التغيير؟ فالنظام يزداد قمعا وتطرفا في الاستبداد. والتضحيات تتواصل، وقوى الثورة المضادة تزداد تمكنا وهيمنة وقدرة على افشال الثورات. ثمة حقائق يجدر توضيحها هنا: اولاً ان التغيير الخارجي محكوم بالتغيير الداخلي. ثانياً: ان الاستبداد لا يدم الى الابد، والظلم لا بد ان ينتهي اذا كان هناك من يعمل لانهاهه. ثالثاً: ان شعب البحرين هذه المرة تغير من داخله، واصبح اكثر استعداداً للتضحية ومواصلة درب الثورة حتى اسقاط النظام. رابعاً: ان قوة في الارض لا تستطيع حماية نظام قمعي ظالم الى الابد وان ارادة الشعوب اقوى من الطغاة والمستبدين، خامساً ان منحى التطورات الاقليمية والدولية متجه نحو التغيير وسقوط الاستبداد، وان الصمود ضرورة لتحقيق ذلك. واخيراً فالثورة، من خلال تجارب الشعوب العربية وغيرها، اثبتت انها الطريق للتغيير، برغم انوف الطغاة وداعميهم، وان دور التحالف الانجلو - امريكى غير المقدس ينحصر بتأجيل النصر وليس الغاءه. فالشعب البحراني موعود من الله بالنصر وهذا وعد غير مخلوف "وكان حقا علينا نصر المؤمنين". وذلك مشروط بالصبر الايجابي المؤسس على العمل والتضحية بدون توقف، فتلك شروط الفلاح: "يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا وابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون".

